انا اكفره فقلنا او من يريد يفعل ما يشاء فاما من يؤمن بالرب الذي يفعل ما يشاء
من الافعال القائمة بذاته التي يشاؤها لم يرد من المفعولات المنفصلة عنه ومثل
ذلك ما يروى عن الاوزاعي وغيره من السلف انهم قالوا في حديث النزول قال
اللالكائي ثنا المسيب ابن عثمان ثنا احمد ابن الحسين ثنا احمد ابن علي الابار قال
قال اسمعت يحيى ابن معين يقول اذا سمعت الجهمي يقول انكر الرب ينزل فقل
انا او من يريد يفعل ما يريد فان بعض من ينفي قيام الافعال الاختيارية به كما
لقاضي ابي يعلى ومن اتبعه وابن عقيل والقاضي عياض وغيرهم يحمل كلامهم على
ان مرادهم بقولهم يفعل ما يشاء انه يحدث شيئا منفصلا عنه من دون ان يقوم به هو
فعل اصلا وهذا وجه اصلان ظهر احدهما ان الفعل عندهم هو المفعول
والخلق هو المخلوق فهم يفسرون افعاله المتعدية مثل قوله تعالى خلق السموت
والارض وامثاله بان ذلك وجد فقدر من غير ان يكون منه فعل قام بذاته بل حاله قبل
ان يخلق وبعد ما خلق سواء لم يتجدد عندهم الا اضافة ونسبة وهي امر عدمي
لا وجودي كما يقولون مثل ذلك في كونه يسمع اصوات العباد ويرى اعمالهم وفي
كونه كلم موسى وغيره وكونه انزل القران او نسخ منه ما نسخ وغير ذلك فانه لم
يتجدد عندهم الا امر نسبة واضافة بين الخالق والمخلوق وهو امر عدمي
وجودي وهكذا يقولون في استوائه على العرش اذا قالوا انه فوق العرش وهذا
قول ابن عقيل وغيره وهو اول قول القاضي ابي يعلى ويسمى ابن عقيل هذه
النسب والاحوال ولعله يشبهها بالاحوال التي تنتهي من ستة امور من النظار
ويقولون هي لا موجودة ولا معدومة كما يقول ذلك ابو هاشم والقاضي ابو بكر
وابو يعلى وابو المعالي الجويني في اول قوليه واكثر الناس خالفوهم في هذا
الاصل واثبتوا لله تعالى فعلا قائما بذاته وخلقا غير المخلوق وسمى التكوين وهو
الذي يقول به قدماء الكلابية كما ذكره الثقفي والضبعي وغيرهما من اصحاب
ابي بكر محمد ابن خزيمة في العقيدة التي كتبوها وقرؤها على ابي بكر محمد ابن اسحق
ابن خزيمة لما وقع بينهم النزاع في مسئلة القران وهو اخر قول القاضي ابي يعلى

وجمهور

بكره

فعيّنه

وجمهور الحنفية والحنبلية وائمة المالكية والشافعية وهو الذي ذكره البغوي
في شرح السنة عن اهل السنة وذكره البخاري اجماع العلماء كما قد بسط ذلك
في مواضع اخر والاصل الثاني تفهم ان يقوم به امور تتعلق
به بقدرته ومشيئته ويسمون ذلك حلول الحوادث فلما كانوا نفاة لهذا امتنع
عندهم ان يقوم به فعل اختياري يحصل بقدرته ومشيئته لانه لا امتنعه
لانزول ولا مجيء ولا اتيان ولا خلق ولا احياء ولا اماتة ولا غير ذلك فهكذا فسروا
اقوال السلف بالنزول بانه يفعل ما يشاء على مرادهم حصول مخلوق منفصل
ولكن كلام السلف صريح في انهم لم يريدوا ذلك وانما اراد وا الفعل الاختياري الذي
يقوم به والفضيل ابن عياض رحمه الله لم يرد انه يخلو منه العرش بل اراد مخالفة
الجهمية فانه قوله يفعل ما يشاء لا يتضمن انه لا بد ان يكون تحت العرش بل
كلامه من جنس كلام السلف كالاوزاعي وحماد ابن زيد وغيرهما ومنهم من
انكر ما روي عن احمد في رسالته الى مسدد وقال راويها عن احمد مجهول
لا يعرف في اصحاب احمد مع اسم احمد ابن محمد البرذعي واهل الحديث في هذا
على ثلاثة اقوال منهم من ينكر انه قال يخلو او الا يخلو كما يقول ذلك
الحافظ عبد الغني المقدسي وغيره ومنهم من يقول بل يخلو منه العرش وقد
صنف ابو القاسم عبد الرحمن ابن ابي عبد الله ابن محمد ابن منده مصنفا في الانكار
على من قال لا يخلو منه العرش وسماه الرد على من زعم ان الله في كل مكان
وعلى من زعم ان الله ليس له مكان وعلى من تاول النزول على غير التنزل
وذكر انه سئل عن حديث اخرجه ابو سعيد النقاش في اقوال اهل السنة
عن ابي الحسين محمد ابن علي المروزي عن محمد ابن ابراهيم الدينوري عن
علي ابن احمد ابن محمد ابن موسى عن احمد ابن محمد البرذعي الفقيه قال لما
اشكل على مسدد ابن مسرهد امر السنة وما وقع في الناس من القدر و
الرفض والاعتزال والارجاء وعلق القراءة كتب الى احمد ابن حنبل

مسئلة ابن مسرهد